

Distr.: General  
6 December 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الخامسة والستون

البنود ٢٠ و ٦٥ و ٦٩ و ١١٥ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قضايا الشعوب الأصلية

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية

التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،

بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من  
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طياً، باسم الرئاسة الناميبية للاتحاد البرلماني الدولي، نص  
الوثائق التالية التي اعتمدها الجمعية الـ ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في جنيف في  
٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠:

- بيان رئاسي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (في إطار البند ١١٥ من جدول  
الأعمال) (انظر المرفق الأول)
- قرار عاجل بشأن الاستجابة الدولية لحالات الكوارث الطبيعية (مع إشارة  
خاصة إلى الفيضانات المدمرة التي اجتاحت باكستان) (في إطار البندين  
٢٠ و ٦٩ من جدول الأعمال) (انظر المرفق الثاني)
- إعلان تشياباس (في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال) (انظر  
المرفق الثالث)



وأرجو تعميم هذه الرسالة مع مرفقاتها بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٠ و ٦٥ و ٦٩ و ١١٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) جيروبيم شانيكا  
قائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى  
الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بيان من رئيس الجمعية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أقرته الجمعية الـ ١٢٣  
للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

نحن البرلمانيين المجتمعين خلال الجمعية الـ ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نرحب بالإعلان المعنون "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، الذي اعتمد في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠.

ويعترف الاتحاد البرلماني الدولي بالرأي السائد الذي مفاده أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جاء متفاوتا. ورغم الإنجازات الهامة، مازالت أمامنا تحديات كبيرة. لذا يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالتزام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بأن تعطي أولوية قصوى لهذه الأهداف على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل ضمان تنفيذها على وجه السرعة.

وأيد الاتحاد البرلماني الدولي ضرورة زيادة المساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ويجب أيضا أن تكون الحكومات مسؤولة عن الأهداف الإنمائية للألفية في بلدانها. ولا بد من عرض ومناقشة التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في البرلمان، وذلك ليس لضمان المساءلة فحسب، وإنما أيضا لجعل السعي لتحقيق الأهداف عملا وطنيا شاملا. ولن يُكتب النجاح للأهداف الإنمائية للألفية ما لم تتوفر الحوكمة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ونحث جميع البرلمانات على القيام بكل ما في وسعها لوضع الأهداف الإنمائية للألفية على رأس جدول أعمالها، وتحديد سبل لتوفير مزيد من الدعم للجهود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وضمان وفاء حكوماتها بوعدها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصحة الطفل والأم، وفيرس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستدامة البيئية. ويضطلع الاتحاد أيضا بعمل قيّم في مجال المراقبة البرلمانية للمعونة الإنمائية. وبوصفنا شركاء حيويين في الجهود العالمية لخفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإننا نتعهد بمواصلة العمل على تعبئة البرلمانات في إطار هذه الجهود مع اقتراب الموعد النهائي.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

اتخاذ إجراءات فورية لدعم جهود الإغاثة الدولية استجابة لحالات الكوارث الطبيعية، ولا سيما فيما يخص باكستان المنكوبة بالفيضانات

قرار اتخذ بالإجماع خلال الجمعية الـ ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

إن الجمعية الـ ١٢٣ للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تذكّر بالقرار المتعلق بزلزالي هايتي وشيلي، الذي اتخذته الجمعية الـ ١٢٢ للاتحاد البرلماني الدولي (بانكوك، ٢٠١٠)، والذي يعترف بأن تزايد تواتر الكوارث وشدها وتبعاتها يشكل تهديدا حسيما لحياة الناس ومعايشهم، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تذكّر أيضا بالقرار المتعلق بالكوارث الطبيعية، الذي اتخذته الجمعية الـ ١١٢ للاتحاد البرلماني الدولي (مانيبلا، ٢٠٠٥)، والذي يقترح أن تزيد الأمم تعزيز تعاونها في الجهود الرامية إلى اتقاء الكوارث،

وإذ تذكّر كذلك بالقرارات السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تعزيز المعونة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية، ولا سيما القرار ٢٩٤/٦٤ المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ الذي يحث المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تقديم الدعم الكامل والمساعدة الكاملة لحكومة باكستان في الجهود التي تبذلها من أجل التخفيف من الآثار السلبية للفيضانات وعلى تلبية الاحتياجات في مجالي الإصلاح والتعمير على الأجلين المتوسط والطويل،

وإذ تلاحظ إطار العمل الدولي الذي توفره استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، اللذين يشكلان النتيجتين الرئيسيتين للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي عقد في عام ٢٠٠٥،

**وإذ تلاحظ أيضا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين بشأن إنشاء صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ بوصفه آلية لكفالة توجيه الأموال إلى حيث تمس الحاجة إليها، وكفالة استجابة المجتمع الدولي بصورة سريعة ومنسقة لحالات الكوارث الطبيعية،**

**وإذ تؤكد أهمية التعاون بين البرلمانات على الصعيد الدولي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، نظرا للدور المتزايد الذي تؤديه المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في المجالات الاجتماعية والإنسانية ذات الصلة،**

**وإذ تشعر بقلق بالغ ازاء معاناة ضحايا الكوارث الطبيعية - من خسائر في الأرواح، وتدفق للاجئين، وتشريد جماعي للسكان، وتدمير مادي ومالي - وإذ تعتبر أن ذلك ينبغي أن يؤدي الى تعزيز التعاون البرلماني الدولي الهادف إلى تخفيف المعاناة البشرية وتسريع الإصلاح والتعمير،**

**وإذ تأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص لاقوا حتفهم بسبب الفيضانات في باكستان، وأن مليوني شخص تشردوا، وأن الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية الناتجة عنها كانت هائلة؛ وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا أن الفيضانات قد أدت، وفقا لأرقام الحكومة الباكستانية، إلى حرمان أكثر من ٢٠ مليون شخص من المأوى، وإلحاق الأضرار بأكثر من ١,٨ مليون منزل، وجرح ٣ ٠٠٠ شخص، وإلحاق الضرر بـ ٤٠ جسرا، وإتلاف مليوني هكتار من الأراضي المزروعة، وتدمير ١,٣ مليون هكتار من المحاصيل القائمة، ونفوق ١,٢ مليون رأس من الماشية غرقا، وفقدان ٣,٥ ملايين وظيفة، والإضرار بـ ١ ٣٠٠ مدرسة و ٥ ٠٠٠ مرفق صحي،**

**وإذ تلاحظ أن الحجم الهائل للدمار والوفيات نتيجة للفيضانات التي لم يسبق لها مثيل، والتي جاءت نفسها بسبب هطول أمطار غزيرة في منطقة قاحلة عادة، إنما يعكس الآثار السلبية لتغير المناخ وضعف البلدان المتزايدة أمام هذا التغير،**

**وإذ تلاحظ أيضا التزايد في عدد ودرجة تعقيد الكوارث البشرية والكوارث الطبيعية، التي يتجاوز تأثيرها ما لدى العديد من البلدان المتضررة من قدرات في مجال الاستجابة لحالات الكوارث، ولا سيما قدرتها على توفير الغذاء والدواء والمأوى والرعاية الصحية لضحايا الكوارث،**

**وإذ تعرب عن خالص تعاطفها وتضامنها مع الشعوب والمجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، ولا سيما في باكستان المنكوبة بالفيضانات، بعد ما تحمته من أضرار فادحة وخسائر في الأرواح والممتلكات، ومعاناة جماعية،**

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة باكستان لإصلاح ما أحدثته الكارثة التي وقعت مؤخرا من آثار سلبية في حياة الناس اليومية،

١ - تحت المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على تقديم الدعم الكامل والمساعدة الكاملة لحكومة باكستان، والتخفيف من الآثار السلبية للفيضانات عن طريق اتخاذ تدابير سريعة مثل شطب ديون باكستان و/أو إعادة جدولتها، وتوفير منافذ إلى الأسواق لإنعاش اقتصاد باكستان، والاستثمار في مشاريع الإصلاح والتعمير على الأجلين المتوسط والطويل؛

٢ - تناشد المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية أن تضاعف جهودها وتضع برامج لإذكاء الوعي بالأضرار الناجمة عن الفيضانات في باكستان والتهديدات المحتملة التي تترتب عليها، وحاجة باكستان إلى التغلب على هذه الكارثة؛

٣ - تؤكد أهمية الاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لتلبية احتياجات السكان المتضررين من الأخطار الطبيعية التي قد تتحول إلى كوارث، ولا سيما احتياجات الشعب الباكستاني، الذي تحمل خسائر فادحة نتيجة للفيضانات المدمرة التي وقعت مؤخرا، وتحث جميع الجهات المحتملة على أن تقدم المعونة الإنسانية لجميع المتضررين من هذه الكارثة؛

٤ - تطلب إلى الهيئات المعنية في الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات التي حددها السلطات الباكستانية، وتدعو المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، والحكومات إلى مواصلة المساهمة في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الناس في المناطق المنكوبة بالفيضانات في باكستان، وتشجع حكومة باكستان على مواصلة جهودها الخاصة لاعتماد الإصلاح الاقتصادي والمالي اللازم من أجل نجاح التعمير؛

٥ - تناشد المجتمع الدولي أن يستجيب بسرعة وبشكل مناسب من خلال المساهمة في صندوق الطوارئ المخصص لباكستان، الذي أنشأته الأمم المتحدة، وزيادة الميزانية المخصصة لصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، وتدعو الدول المانحة إلى أن تؤمن لهذا الصندوق تبرعات يمكن التعويل عليها وبأشكال متنوعة؛

٦ - تدعو البرلمان إلى حث حكوماتها على منح الأولوية للتقيد بالالتزامات الدولية مثل بروتوكول كيوتو والاتفاقات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ؛

٧ - **تدعو أيضا** الحكومات إلى أن توفر لوكالات الأمم المتحدة التي تعنى بالتمويل وبتقديم المساعدة في حالات الكوارث موارد كافية تكون في متناولها، وتناشد الاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال وضع برنامج برلماني بشأن الحد من المخاطر يشمل جوانب التخفيف والوقاية والتأهب؛

٨ - **تشجع** جميع الحكومات على العمل فيما بينها ومع الوكالات الإنسانية من أجل زيادة تنسيق أنشطتها المتعلقة بالإغاثة الدولية والتعمير والإنعاش، واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز تفهم الناس لضرورة الحد من مخاطر الكوارث من خلال التوعية العامة والتثقيف والتدريب؛

٩ - **تدعو** البرلمانات إلى حث حكوماتها - من خلال دورها التشريعي والرقابي - والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وجميع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية على وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، وتسهيل تبادل التكنولوجيا ذات الصلة، ووضع نظم للإنذار المبكر، وتطوير آليات للاستجابة السريعة، وخاصة في إطار "مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث" التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث؛

١٠ - **تناشد** الأمم المتحدة أن تعقد مؤتمرا دوليا بشأن إصلاح المناطق المتضررة من الفيضانات في باكستان وتعميرها، على أن يكرس يوم من أعمال المؤتمر لاجتماع برلماني برعاية الاتحاد البرلماني الدولي، وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية؛

١١ - **توجه** نداء عاجلا إلى جميع الأمم، في إطار استراتيجية لإدارة الأحداث غير المتوقعة، ونظرا للحاجة إلى ضمان الأمن العالمي، لإنشاء صندوق عالمي قادر على المواجهة الفورية للكوارث والظواهر غير المتوقعة، وتحث الاتحاد البرلماني الدولي على إنشاء لجنة من أجل متابعة هذه القضية الهامة والترويج لإنشاء ذلك الصندوق ورصده؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار خلال الجمعية الـ ١٢٤ للاتحاد.



المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

إعلان بشأن "البرلمانات والأقليات والشعوب الأصلية: المشاركة الفعالة في السياسة" اعتمده بتوافق الآراء المشاركون في المؤتمر البرلماني الدولي توكستلا غوتيريز، تشياباس، المكسيك، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

إننا ندعو إلى تغيير حقيقي. ولا يمكن أن نقبل بأن تكون الأقليات والشعوب الأصلية أضعف فئات مجتمعاتنا وأن تظل مستبعدة من عملية صنع القرارات التي تؤثر على حياتها وعلى مستقبل بلداننا.

ونؤكد أن الأقليات والشعوب الأصلية لها حق غير قابل للتصرف في التمتع بعضوية كاملة في أمننا وعلى قدم المساواة مع الجميع. ويجب أن يتجسد هذا الحق في سياسات عامة تراعي أوضاعها واحتياجاتها وتطلعاتها وتقترن بموارد كافية. ويتطلب ذلك المشاركة الفعالة للأقليات والشعوب الأصلية على جميع مستويات الحكم، ولا سيما في البرلمانات الوطنية والإقليمية. وينبغي أن تُعرض جميع السياسات العامة على الأقليات والشعوب الأصلية بهدف التشاور المسبق بشأنها.

ونؤكد كذلك مسؤولية الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة الأقليات والشعوب الأصلية مشاركة فعالة، ومعالجة شواغلها في برامجها الحزبية. ونحث كل برلمان على أن يقوم، في غضون العامين المقبلين، بما يلي:

١ - إجراء نقاش خاص بشأن وضع الأقليات والشعوب الأصلية في بلدها؛ والاعتراف بالتنوع في المجتمع؛ واعتماد خطة عمل لجعل الحق في المشاركة على قدم المساواة وعدم التمييز حقيقة ملموسة للأقليات والشعوب الأصلية؛

٢ - اعتماد وتنفيذ قوانين للقضاء على التمييز، وتوفير مقومات المشاركة الفعالة للأقليات والشعوب الأصلية في عملية صنع القرارات، بما في ذلك ضمن البرلمان، مع الحرص على ضمان المشاركة الفعالة للنساء المنتميات إلى

الأقليات والشعوب الأصلية. وإذا كانت هذه القوانين موجودة بالفعل، فينبغي تقييم فعاليتها وإجراء التعديلات عند الضرورة؛

٣ - ضمان أن تكون العملية التشريعية شفافة، وأن تتاح السجلات البرلمانية على الفور لكي يكون بوسع الأقليات/الشعوب الأصلية رصد نشاط ممثليها وبالتالي مساءلتهم على ما فعلوه وما امتنعوا عن فعله.

وندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى أخذ زمام المبادرة في جمع البيانات المتعلقة بتمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان، مع إيلاء المراعاة الواجبة لاعتبارات الخصوصية وحق الشعوب في اختيار هويتها. وندعو أيضا الاتحاد البرلماني الدولي إلى رصد تنفيذ هذا الإعلان، وتسهيل التواصل بين البرلمانات، والدعوة إلى عقد اجتماع متابعة بعد عامين من الآن لمناقشة التقدم المحرز ووضع أهداف للعمل في المستقبل.

ونوصي البرلمانات بأن تحرص كحد أدنى، لدى وضع خطط عملها، على تحقيق ما يلي:

١ - أن تكفل احترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في كل خطوة على طريق اعتماد تدابير تشريعية وإدارية تؤثر على الأقليات والشعوب الأصلية؛ ومساءلة الحكومة على تنفيذ هذه التدابير؛

٢ - أن تشترط على الحكومة أن تتضمن جميع مشاريع القوانين والميزانية الوطنية المقدمة إلى البرلمان تقييما لتأثيرها على الأقليات والشعوب الأصلية؛

٣ - أن تعمل بانتظام على استغلال الجلسات العامة في البرلمان والمحافل البرلمانية الأخرى لمناقشة شؤون الأقليات/الشعوب الأصلية من أجل إذكاء الوعي ومكافحة التحيز في المجتمع؛ وأن تنظم دورات توعية لجميع البرلمانيين من أجل زيادة معرفتهم بالأقليات والشعوب الأصلية والمشاكل الخاصة التي تواجهها؛ وأن تتأكد من جعل مراعاة قضايا الأقليات والشعوب الأصلية توجها سائدا في العمل البرلماني، وبخاصة على مستوى اللجان؛

٤ - أن تخصص موارد كافية لإقامة حوار بين الأقليات/الشعوب الأصلية والمؤسسات العامة، وللجان البرلمانية المعنية بقضايا الأقليات والشعوب الأصلية ليتسنى لها تنظيم أنشطة التوعية الفعالة مثل الجلسات العلنية مع الأقليات والشعوب الأصلية؛

٥ - أن تزيد معرفة البرلمانات بالعمل الجاري داخل منظومة الأمم المتحدة لتهيئتها لمساءلة الحكومات بصورة أفضل على التزاماتها الدولية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعلى نحو أخص، أن تحث على التصديق على الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والشعوب القبلية، وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات (١٩٩٢) والشعوب الأصلية (٢٠٠٧)؛ وأن تعقد مناقشات في البرلمان بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية، التي تصدرها هيئات معاهدات حقوق الإنسان والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة.